ودائما ..
عمار يا مصر

السيد الوزير الإسكان.. شكراً

فى محاولة من وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة لتطوير نظام التراخيص الخاصة بالمباني وتطوير اعمال الادارات الهندسية بالمحافظات تقدمت الوزارة الى اللجنة الوزارية للمرافق ببعض التوصيات التى أقرتها فى اجتماعها فى 1999/12/29 وعرضت هذه التوصيات على السيد رئيس الوزراء الذي وافق عليها فى شهر يناير الماضي ثم أبلغت الى الجهات المعنية بتنفيذها.

ولقد اطلعت على المذكرة المتضمنة هذه التوصيات ولابد أن أقرر هنا أنه من المرات القليلة التى تصدر توصيات من جهة حكومية ومع كل توصية الية التنفيذ والجهة المنوط بها التنفيذ.

ولان التوصيات والياتها جاءت فى عشر صفحات لا يمكن ان أوجزها فى هذا المقال – فيهمني ان أشير الى النقاط الأساسية التي كثيرا ما نادينا بها فى صفحة العمران.

استكمال الهيكل التنظيمي للإدارات الهندسية وجعل تبعيتها الفنية لمديري مديريات الاسكان بالمحافظات واستكمال الهيكل التنظيمي قد يستغرق بعض الوقت أما تبعية هذه الاجهزة الى مديري الاسكان فيلزم أن يتم فوراً حتى تتحمل هذه المديريات المسئولية الفنية بدلاً من ضياعها بين غير المتخصصين.

ادارات التخطيط العمراني بالمحافظات تتبع مديريات الاسكان ومرة أخرى هذا تأكيد بضرورة تواجد ادارات للتخطيط العمراني يعمل بها متخصصون فى التخطيط العمراني وتكون تبعيتها لمديري الاسكان وذلك تأكيد لقانون التخطيط العمراني 3 لسنة 1982 أصدر دلائل للأعمال يستعين بها مهندسو التنظيم والجمهور يعتمدها المحافظ المختص واصدار نماذج انشائية للتقارير الفنية التصميمية يعدها مركز بحوث الاسكان وجهاز التفتيش الفنى على اعمال البناء. ومثل هذه الدلائل ونماذج التقارير تحدد خطوات العمل ووسيلته حتى لا يكون هناك مجال للتفاسير والانحراف.

الادارات الهندسية مسئولة عن الحصول على كافة الموافقات من كافة الجهات الحكومية ومع مراعاة قانون رقم 4 لسنة 1994 فى شان البيئة وواضح من ذلك تركيز مسئولية الحصول على الموافقات على اجهزة للدولة ودور المواطن فى التقدم طبقاً للدلائل والنماذج السابق الإشارة اليها.

عدم قيام مهندسي التنظيم بممارسة الأعمال الهندسية و اشتراط ان يكون مهندس التنظيم مهندساً معمارياً آو مدنياً . ضرورة اصدار تشريع موحد يجمع جميع التشريعات الخاصة بالعمران (تخطيط عمراني – تنظيم اعمال البناء) و قد تحددت ألية التنفيذ لهذه التوصية بانه جارى دراسة التشريعات الخاصة بالعمران لهذا الهدف بمعرفة اللجنة الاستشارية النوعية للإسكان وانه سيتم مخاطبة وزارة الدولة للتنمية المحلية لموافاة وزارة الاسكان بممثليها للاشتراك فى هذه الدراسة التى سترسل كمقترح تشريع لوزارة العدل .. والرجاء ان يتم أيضا مخاطبة جمعية المهندسين المعماريين وجمعية التخطيط العمراني للمشاركة فى وضع تصور هذا التشريع الذي سيحكم العمران فى المستقبل والذي كثيراً ما نادى به المعماريون

والمخططون. التوصيات التى تقدمت بها وزارة الاسكان ووافق عليها السيد رئيس الوزراء تستحق الاشادة بها لأنها بدايات جادة لإصلاح تراكمات أساءت للعمران المصري والقائمين عليه – المهم تنفيذ ما يمكن منها فى أسرع وقت خاصة تبعية الاجهزة الفنية لمديري مديريات الاسكان وهم القادرون استكمال الهياكل التنظيمية بالصورة الواجبة للأداء المطلوب.. ودائما عمار يا مصر.